



ردمد إلكتروني: 2661-7404

المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية

ردمد ورقي: 9971 - 2571

ص.ص: 756-774

العدد: الأول

المجلد: الثامن

السنة: 2024

دور المجتمع المدني في الحد من الفساد

دور المجتمع المدني في الحد من الفساد The Role of Civil Society in Combating Corruption "Dawr al-mujtama' al-madani fi al-hadd min al-fasād"

الأستاذ الدكتور/ بوقرين عبد الحليم

جامعة عمار ثليجي بالاعواط

Halim.ma@yahoo.fr

الدكتور/ بلحسن حسام الدين لحسن*

جامعة عمار ثليجي بالاعواط

ho.belahcen@lagh-univ.dz

تاريخ إرسال المقال: 2024 - 03 - 06 تاريخ قبول المقال: 2024 - 03 - 06 تاريخ نشر المقال: 2024 - 03 - 10

الملخص:

يقوم المجتمع المدني في الجزائر بدور بارز في تقويض ظاهرة الفساد عبر مساهمته الفعالة في تحفيز ثقافة النزاهة وتعزيز المشاركة الوطنية، كما يعكس دوره التزاماً راسخاً بمكافحة الفساد من خلال التفاعل مع الهيئات الحكومية والتشجيع على تبني سياسات استباقية تتجاوز الجوانب الوقائية، من خلال نشر الوعي بشكل شامل بين جميع فئات المجتمع، ويستخدم لغة سهلة ومفهومة لتشجيع الوعي وتغيير السلوكيات نحو مواقف أكثر نزاهة، ويسهم تفعيل دور المجتمع المدني في تعزيز التعاون بين الحكومة وبينه، حيث يعملان كشريكين أساسيين في الجهود من أجل مكافحة الفساد وتحقيق التحول الفعال نحو بيئة أكثر نزاهة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني-الفساد-اتفاقية الأمم المتحدة-السلطة العليا للشفافية-قانون الوقاية من الفساد ومكافحته.

Abstract:

The civil society in Algeria plays a prominent role in undermining the phenomenon of corruption through its effective contribution in promoting a culture of integrity and enhancing civic participation. Its role reflects a strong commitment to combating corruption by interacting with government bodies and encouraging the adoption of proactive policies that go beyond preventive measures. This is achieved by fostering comprehensive awareness across all segments of society, utilizing simple and understandable language to promote awareness and instigate behavioral changes towards more ethical stances. The activation of the civil society's role contributes to enhancing collaboration between the government and itself, serving as

* المؤلف المرسل

دور المجتمع المدني في الحد من الفساد

fundamental partners in efforts to combat corruption and achieve an effective transition towards a more transparent environment in Algeria.

Keywords: Civil society - Corruption - United Nations Convention - Supreme Authority for Transparency - Law on Prevention and Combating Corruption

مقدمة:

يعد المجتمع المدني شريكاً أساسياً ومحورياً يكمل الدور الحكومي في مكافحة الفساد، لذا فإن جرائم الفساد تتطلب جهوداً مشتركة بين الحكومة والمجتمع المدني لاحتوائها والتصدي لها بفعالية. ومنه يجب على الأفراد والمؤسسات في المجتمع المدني، مثل النقابات والجمعيات والأحزاب السياسية، المشاركة بفعالية في الجهود المبذولة لمكافحة الفساد وتعزيز الوقاية منه، وتبرز الجهود الملموسة للجزائر في مجال مكافحة الفساد من خلال تشريعها الخاص بالوقاية من الفساد ومكافحته. كما يعكس هذا الالتزام الواضح توجيه البلاد نحو التماشي مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003. ويظهر تحليل النصوص القانونية تناغماً وتلازماً قوياً مع أحكام هذه الاتفاقية، حيث يبرز التوافق الواضح بين النصوص والمبادئ المدرجة فيها، كما يلاحظ أن قانون مكافحة الفساد يسعى بشكل فعال إلى تعزيز دور المجتمع المدني، مما يعزز دوره في المشاركة الفعالة في جهود مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة.

وبناء عليه جاء هذا المقال في البحث عن وسائل المجتمع المدني في المساهمة في مكافحة الفساد؟

وعليه وللإجابة على هذا التساؤل جاءت الدراسة وفقاً للخطة التالية:

مقدمة

المبحث الأول: الوسائل القانونية للمجتمع المدني في مجابهة لفساد

المطلب الأول: الاتفاقيات الدولية والزامية اشراك المجتمع المدني في مكافحة الفساد

المطلب الثاني: دور قانون 06-01 في اشراك المجتمع المدني من اجل مكافحة الفساد

المبحث الثاني: واقع سبل المجتمع المدني في مكافحة الفساد والوقاية منه

المطلب الأول: مكافحة الفساد من خلال السبل الوقائية

المطلب الثاني: مكافحة الفساد من خلال السبل التطبيقية

الخاتمة

المبحث الأول: الوسائل القانونية للمجتمع المدني في مجابهة الفساد

نظرا لخطورة ظاهرة الفساد والتهديد الناجم عنها على التنمية المستدامة وعلى الاستقرار فإن مسألة مقاومتها هي مسؤولية لا تخص الحكومات وحدها فحسب، بل هي مسألة تهم الجميع، وهي مسؤولية تشترك فيها جميع الهيئات الرسمية وغير الرسمية على حد سواء ، كما أن مكافحة الفساد هي مصلحة مشتركة لجميع فعاليات المجتمع وهي لا تتوقف عند السلطة و الحكومة فقط، بل يجب أن تشترك فيها كافة مؤسسات المجتمع المدني على غرار النقابات والأحزاب والجمعيات، كما ان تدخل المجتمع المدني بهذه الصفة له ما يبرره في إطار قانوني دولي وأسس قانونية وطنية ¹.

المطلب الاول: الاتفاقيات الدولية والزامية اشراك المجتمع المدني في مكافحة الفساد

لقد نصت معظم الاتفاقيات الدولية المعنية بمكافحة الفساد في أحكامها على مواد خاصة تشيد بدور المجتمع المدني في مكافحة الفساد، وتعتبر هذه الأحكام إطارا قانونيا دوليا يسمح لمنظمات المجتمع المدني القيام بمهامها المتعلقة بمواجهة ظاهرة الفساد، وتتمثل هذه الاتفاقيات في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واتفاقية منظمة التعاون والتنمية.

الفرع الاول: اتفاقية الأمم المتحدة ودورها في اشراك المجتمع المدني من اجل مكافحة الفساد:

كانت الجزائر في مقدمة الدول التي وافقت على اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والمصادقة عليها تمت هذه المصادقة من خلال قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة برقم 58-04 خلال دورتها الثامنة والخمسين في الواحد والثلاثون من شهر أكتوبر لسنة 2003، وهذا بموجب المرسوم الرئاسي 04-128 المؤرخ في 29 صفر 1425هـ الموافق لـ 19 أبريل 2004، وهو ما يعد دليلا كبيرا على الاهتمام الواسع الذي أولته الجزائر كدولة للوقاية من ظاهرة الفساد وخطره والعمل على مكافحته².

ثمانية فصول،

وتحمل في طياتها معايير وتدابير وقواعد تهدف إلى تعزيز الأنظمة القانونية والتنظيمية لمكافحة ظاهرة الفساد والتصدي لها، ويظهر مضمون الاتفاقية تقدما نوعيا مهما، سواء على صعيد وسائل وأدوات مكافحة هذه الظاهرة على أرض الواقع أو من خلال إدخال بعض المفاهيم والآليات القانونية الجديدة التي

¹ هميسي رضا، دور المجتمع المدني في الوقاية من جرائم الفساد ومكافحتها، دفاثر السياسة والقانون، العدد 1 - 2009 ، ص

² راضية بوزيان ظاهرة الفساد في المجتمع العربي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 04، 2004، ص 31

دور المجتمع المدني في الحد من الفساد

تلتزمها طبيعة الفساد، خاصة فيما يتعلق بتجاوز حدود الدول، ولا سيما فيما يتصل بجانب تهريب الأموال المنهوبة والتي تحصل عليها نتيجة جرائم الفساد.

لقد تناولت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد دور المجتمع المدني ومساهمته من أجل مكافحة الفساد، لا سيما ما جاء بالنص عليه كما يلي " تتخذ كل دولة طرف تدابير مناسبة ضمن حدود إمكانياتها ووفقا للمبادئ الأساسية لقانونها الداخلي، لتشجيع أفراد وجماعات لا ينتمون إلى القطاع العام مثل المجتمع الأهلي والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي على المشاركة النشطة في منع الفساد ومحاربه ولإنقاذ وعي الناس فيما يتعلق بوجود الفساد وأسبابه وجسامته وما يمثلته من خطر، وينبغي تدعيم هذه المشاركة بتدابير مثل:

(أ) تعزيز الشفافية في عمليات اتخاذ القرار وتشجيع إسهام الناس فيها.

(ب) ضمان تيسير حصول الناس فعليا على المعلومات.

(ج) القيام بأنشطة إعلامية تسهم في عدم التسامح مع الفساد وكذلك برامج توعية عامة تشمل المناهج المدرسية والجامعية.

(د) احترام وتعزيز حماية التماس المعلومات المتعلقة بالفساد وتلقيها ونشرها وتعميمها.³

الفرع الثاني: اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ودورها في اشراك المجتمع المدني في مكافحة الفساد

لأن الرشوة من مظاهر الفساد ولكونها ذات انتشار واسع لاسيما في المعاملات التجارية الدولية، ولها من الآثار الوخيمة على اقتصاد الدول بصفة عامة، ذلك أن الفساد يقوض التنمية الاقتصادية ويشوه مجال المنافسة الدولية، ولهذا يجب على جميع الدول بحسب اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أن تتقاسم المسؤولية في التصدي للرشوة ومكافحتها لا سيما ما تعلق بالمعاملات التجارية الدولية.⁴

لقد وضعت هذه الاتفاقية مجموعة من التدابير الفعالة لردع رشوة الموظفين العموميين الأجانب ومنعها ومكافحتها من خلال التجريم السريع لهذه الرشوة بطريقة منسقة جدا وفعالة، ولا يمكن أن يتحقق ذلك بدون التعاون على المستوى الدولي، في اطار تنسيق الإجراءات بين الأمم المتحدة والبنك الدولي

³ انظر نص المادة 13 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بموجب المرسوم الرئاسي 128-04 المؤرخ في 29 صفر 1425هـ الموافق لـ 19 أبريل 2004، ج ر عدد،

⁴ جاء في تمهيد هذه الاتفاقية ما يلي: إذ تأخذ في الاعتبار أن الرشوة هي ظاهرة منتشرة في معاملات الأعمال الدولية بما في ذلك التجارة والاستثمار، والتي تثير اهتمامات أخلاقية وسياسية خطيرة وتقوض من الحكم الرشيد والتطور الاقتصادي وتشوه الشروط التنافسية الدولية؛ وإذ تأخذ في الاعتبار أن كافة الدول تشارك في مسؤولية مكافحة الرشوة في معاملات الأعمال الدولية.

وصندوق النقد الدولي، وايضا منظمة التجارة العالمية ومنظمة الدول الأمريكية ومجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي من خلال تظافر جهود الشركات والمنظمات التجارية ونقابات العمال فضلا عن المنظمات غير الحكومية الأخرى لمحاربة الرشوة لاسيما في هذا المجال .

كما منحت هذه الاتفاقية دورا كبيرا للمجتمع المدني بكل فئاته من اجل مكافحة الفساد، فلا يمكن أن تكون هناك مكافحة فعالة بدون إشراك منظمات المجتمع المدني، ففريق العمل التابع لهذه المنظمة والمعني بالرشوة في المعاملات التجارية الدولية يدعو إلى التشاور والتعاون مع المنظمات الدولية والمؤسسات المالية الدولية الناشطة في مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية وإلى التشاور المنتظم مع المنظمات غير الحكومية وممثلي دوائر الأعمال الناشطين في هذا الميدان.

المطلب الثاني: دور قانون 06-01 في اشراك المجتمع المدني من اجل مكافحة الفساد

تشمل تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر كل من الجمعيات النقابات والأحزاب السياسية أي المنظمات غير الحكومية، حيث اقر المشرع الجزائري للجمعيات المعتمدة باكتسابها للشخصية المعنوية والأهلية المدنية لمجرد تأسيسها وتكوينها ، ولها الحق في المتابعة القضائية واستخدام جميع الإجراءات القانونية أمام الهيئات القضائية المختصة فيما يتعلق بالقضايا المرتبطة بأهدافها، و يمكن للجمعية أن تتقدم بالدعوى أمام السلطات القضائية عند حدوث وقائع تسبب فيها ضرر لمصالحها أو للمصالح الفردية أو الجماعية لأعضائها، بالإضافة إلى ذلك، يسمح للجمعيات الجزائرية بالتعاون مع جمعيات أجنبية أو منظمات دولية غير حكومية تتقاسم معها نفس الأهداف، شريطة احترام الأنظمة القانونية المعمول بها، كما تحظى الجمعيات بصلاحيات لتنظيم فعاليات توعية وتحسيس، مثل تنظيم ملتقيات وورش عمل، وإصدار ونشر نشرات ومجلات، وذلك وفقاً للتشريعات النافذة.... إلخ.⁵

ما يمكن ان نلاحظه من في هذا الاطار ومن خلال قانون الجمعيات الجزائري أن المشرع منح لممثل المجتمع المدني وهي الجمعية قاعدة تشريعية تنطلق منها من أجل أداء دورها بكل حرية و فعالية وفي اطار القوانين و التنظيم المعمول به ، من الملاحظ أيضاً أن التشريع الجزائري يمنح أهمية كبيرة لدور المجتمع المدني في التصدي للفساد ومحاربه، اذ ينص القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته على الحاجة إلى تعزيز مشاركة المجتمع المدني في هذا السياق، كما يشجع على اعتماد مبادئ الشفافية في اتخاذ القرارات، وتعزيز مشاركة المواطنين في إدارة الشؤون العامة، و يشدد ايضا على

⁵ انظر المواد 17، 23، 24 من القانون 06-12 المؤرخ في 12 يناير 2012، المتعلق بالجمعيات، ج ر عدد 33.

دور المجتمع المدني في الحد من الفساد

تمكين وسائل الإعلام والجمهور من الحصول على المعلومات المتعلقة بالفساد، مع مراعاة لحقوق الحياة الخاصة وكرامة الأفراد، وتحفيز ذلك دون المساس بأمن وأمان الوطن والنظام العام، ومراعاة حياد القضاء.⁶

ويمثل في هذا الإطار القانوني المرتبط بدور المجتمع المدني في مكافحة الفساد ركيزة أساسية لتنشيط جهوده في مواجهة هذه الظاهرة وأداء المهام المحددة له بموجب القانون رقم 06-01، كما تأتي هذه الخطوة في إطار التحولات الديناميكية والجوهرية التي تشهدها الجزائر في عدة مجالات، وتشجيع الدولة على التفاعل مع هياكل وحركات المجتمع المدني، كما يسهم القطاع الثالث، ممثلاً في الجمعيات، بدور فعال كداعم وشريك لهذا الجهد. في حين يظهر منذ بداية الألفية الجديدة نمط جديد من التفاعل بين الحكومة والمجتمع المدني في ميدان مكافحة الفساد والتصدي له وتحسين الخدمات للمواطن، ويمثل هذا التفاعل ديناميكية نشطة في نموذج هذه الدراسة، حيث تعمل الجزائر على تعزيز الثقة في مؤسسات المجتمع المدني وتفعيل دورها، وذلك استجابة لمتطلبات القانون الأسمى للدولة، في حين تبرز أهمية هذه المنظمات في دعم التدابير الوقائية والقمعية لمكافحة الفساد، من خلال تحسين الأداء وتعزيز المساءلة والمحافظة على المصداقية من خلال النزاهة وتعزيز الشفافية.⁷

المبحث الثاني: واقع سبل المجتمع المدني في مكافحة الفساد والوقاية منه

شهدت الجزائر بتاريخ 22 فيفري 2019 موجة من الاحتجاجات المتواصلة من الشعب، وحراكاً شعبياً ناتجاً عن تفاقم الأزمة السياسية وانحدار المصداقية والثقة في النظام السياسي ومكوناته ومؤسساته. فقد تفاقم ظاهرة الفساد بكل أشكالها، وتفاقمت الأوضاع الاجتماعية بسبب ارتفاع معدلات البطالة وزيادة حالات الهجرة غير الشرعية من الشباب الجزائري، بالإضافة إلى غياب رئيس الجمهورية عن الساحة الوطنية والدولية. وتزايدت الانتقادات لضعف المؤسسات التشريعية والقضائية مقابل تمكن وسيطرة السلطة التنفيذية في التحكم في صنع القرارات. جميع هذه العوامل دفعت الشعب الجزائري بكافة فئاته إلى النزول إلى الشوارع للمطالبة بإيجاد حلول وبدائل، من خلال إجراء انتخابات حرة ونزيهة ومحاسبة

⁶ انظر المادة 15 من الامر 01-06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، مؤرخ في 20-02-2006، ج ر عدد 14 المعدل والمتمم

⁷ بسمه فوغالي . فهمية بوهنتالة ، دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد ، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، المجلد 08

دور المجتمع المدني في الحد من الفساد

الفاستدين المعروفين بـ "العصابة". وقد مارس الشعب الضغط لتطبيق المادة 102 والمادة 2 من الدستور وتفعيلهما، في سبيل تحقيق تلك المطالب⁸.

وقد ورد في ديباجة تعديل الدستور في 2020⁹: "يعبر الشعب عن حرصه لترجمة طموحاته في هذا الدستور بإحداث تحولات اجتماعية وسياسية عميقة من أجل بناء جزائر جديدة، طالب بها سلميا من خلال " الحراك الشعبي الأصيل الذي انطلق في 22 فيفري 2019.

هذا وقد نصت الفقرة الخامسة من المادة الرابعة من هذا الدستور على ما يلي: "نشر القيم والمبادئ الوطنية واقتراح الآليات الأساسية لتشجيع العمل التطوعي والعمل للصالح العام في نشاط المجتمع المدني وتنمية روح الانتماء وتعزيز قدرات الأفراد على التواصل فيما بينهم".

وننوه في هذا الخصوص بنوع من الجمعيات التي تنشط بشكل متزايد خلال فترات الحملات الانتخابية، حيث تظهر فعالية كبيرة في استعراض قضايا متنوعة وتحقيق بعض الأهداف التي تم تأسيسها من أجلها. ومع ذلك، يُلاحظ أن نشاط هذه الجمعيات يتراجع بشكل كبير بمجرد انقضاء فترة الانتخابات، وقد يصل إلى حد الانعدام، مما يفسر تبعيتها للجهات معنية فقط بالفترة الانتخابية، كالأحزاب السياسية، ويظهر ذلك كدليل على فقدان استقلاليتها¹⁰. وفي هذا الصدد نتطرق بداية إلى أهم الوسائل الوقائية التي تقوم بها جمعيات ومنظمات المجتمع المدني من أجل مكافحة الفساد، ثم نتبعها بالوسائل العملية.

المطلب الأول: مكافحة الفساد من خلال السبل الوقائية

تشمل وسائل الوقاية من الفساد التي يعتمد عليها لمجتمع المدني خصوصا في التوعية، وإعداد الأبحاث والدراسات والتنسيق وبناء التحالفات مع المنظمات الدولية.

الفرع الأول: عن طريق الية التوعية الاجتماعية:

ترتكز فكرة المجتمع المدني حاليا على مفهوم المواطنة، الذي يتطلب بشكل رئيسي مساهمة المواطن وإشراكه في إدارة و تسيير الشؤون العامة للدولة، لذلك يناط بالمجتمع المدني القيام بمجموعة من الحملات التوعوية و التحسيسية من أجل شرح مخاطر الفساد وما ينتج من آثار تنعكس على التنمية

⁸ لقمان مغراوي، دور فواعل المجتمع المدني في الجزائر: دراسة تحليلية لتداعيات الحراك الشعبي في الجزائر على أداء (وفعالية) المجتمع المدني: 1989-2020، مجلة مدارات سياسية، المجلد 5، العدد 1، مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات، الجزائر، 2021، ص 365

⁹ مرسوم رئاسي رقم 20-442، المؤرخ 15 جمادى الأولى عام 1442 الموافق 30 ديسمبر 2020، يتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر 2020، الجريدة الرسمية، العدد 82

¹⁰ أحمد لدرم، "منظمات المجتمع المدني في الجزائر ودورها في التنمية"، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، العدد 1، 2014، ص 08

دور المجتمع المدني في الحد من الفساد

الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ، وتتطلب جهود مكافحة الفساد اعتماد إجراءات شاملة، ومن ضمنها القيام بجملة من الأنشطة الإعلامية التي تعزز عدم التسامح مع الفساد وتستهدف جميع الأفراد، بغض النظر عن مكانتهم و مناصبهم، حيث يجب توجيه هذه الحملات بشكل خاص نحو الشباب، باستخدام وسائل الإعلام والاتصال، ومن خلال برامج تربوية وتعليمية تسلط الضوء على مخاطر الفساد وتوضح أسبابه وأثاره الضارة، كما يتعين علينا أيضا تعزيز الوعي في هذه الفئة العمرية حول تداول الفساد وتأثيراته السلبية على المجتمع بشكل عام، بهدف تحفيز المشاركة الفعالة والمسؤولة عن مكافحة هذه الظاهرة.¹¹

يلعب المجتمع المدني دوراً حيوياً في نشر الوعي الاجتماعي، حيث يسعى إلى تعزيز ثقافة التصدي للفساد وتعزيز قيم النزاهة بين جميع فئات المجتمع، كما يعتمد نجاحه على استخدام وسائل متنوعة ولغة سهلة الفهم للتواصل مع وعي المواطن العادي، محفزة إياه للمشاركة بجد وفعالية من أجل مكافحة الفساد. تركز هذه الجهود على تشجيع الشفافية ومحاربة الفساد بحزم وفعالية، حيث لا يتم التركيز فقط على الطبقات المثقفة وهذا ما يتضح لنا من سلوك بعض الجمعيات الجزائرية من خلال بعض المبادرات التي تعتمد فيها على تكريس ثقافة الكشف عن الفساد، سواء عبر وسائل الإعلام المرئية أو المكتوبة أو الفعاليات الثقافية التي تجمع بين الفكاهة والهدف التوعوي، كما تسعى بعض الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني إلى نشر الوعي بخطورة ظاهرة الفساد من خلال إبراز جوانبه المظلمة وتأثيراته الملموسة على حياة المجتمع بأكمله.

كما تعمل زيادة الوعي في المجتمع على تعزيز فعالية الرقابة الشعبية، كوسيلة حيوية لمكافحة ظاهرة الفساد¹² وبالتالي تعتمد الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني على استراتيجيات إعلامية وثقافية شاملة للتعامل مع قضايا الفساد، من خلال نشر المعلومات عبر وسائل الإعلام بأنواعها، ويهدف هذا الجهد إلى توجيه الافراد نحو التوعية وتعزيز القيم المعادية لظاهرة الفساد، كما تتركز هذه الجهود على تحفيز المشاركة القيمة والفعالة في جهود مكافحة الفساد وتعزيز الاندماج الوطني.

وفي سياق مواز، تقوم وسائل الإعلام بالتوعية المستمرة حول قانون مكافحة الفساد والتشريعات ذات الصلة، مساهمة في ترسيخ المصادقية في مؤسسات الدولة، ويتم ذلك من خلال التركيز على المؤسسات الخالية من الفساد، ومنح الأولوية للشفافية والنزاهة في إدارة أنشطتها. كما تسلط الضوء على المؤسسات

¹¹ رضا هميسي، المرجع السابق، ص 266

¹² عبد السلام عبد اللاوي، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، 2010/2011 ص 91

ذات الاهتمام الخاص فى القضاء على الفساد، وذلك فى إطار الجهود المبذولة لتحقيق التغيير الإيجابى فى المجتمع.

ومع ذلك من الضرورى ربط حملات الوعى بمكافحة الفساد بشكل وثيق بالقضايا السياسية الواقعة، وتزويد العامة بأدوات محددة يمكنهم استخدامها للإبلاغ عن حالات الفساد أو السعى للحصول على الحلول، وقد يكمن ذلك وعلى سبيل المثال فى رفع مستوى الوعى العام حول إصلاح أو تطبيق تشريع معين، وتشكل حملات الوعى بالفعل قوة دافعة للإصلاح ويجب أن يتم تقييمها بحرص لتحديد ما إذا كانت تلك القوة الدافعة قد تستمر على المدى المتوسط أم البعيد، ومن المهم للغاية أن تتضمن حملات التوعية أنشطة تتعلق بتعزيز أهداف وغايات مكافحة الفساد وغيرها من الأهداف ذات الصلة.¹³

الفرع الثانى: عن طريق إعداد التقارير والأبحاث للحد من ظاهرة الفساد:

ينطلق المجتمع المدني فى مكافحته لظاهرة الفساد المالى والإدارى بداية من الواقع العملى المعاش وصولاً إلى أبحاث ودراسات فى هذا المجال، بهدف تحقيق الشفافية فى إدارة الشؤون العامة، كما يتعين عليه من خلال جمعياته ومنظماته، السعى للحصول على المعلومات المتعلقة بالفساد والمفسدين، واستغلال هذه المعلومات فى إعداد تقارير ودراسات حول الفساد فى قطاع معين أو فى دولة معينة. كما يقتصر دوره على تنفيذ كافة الاستطلاعات والبحوث والدراسات، مما يعزز تأثيره نظراً لاعتماده على معايير معرفية علمية وتطبيقية فى الترصد بالفساد ومحاولة وضع الحلول للمفاصل الضعيفة فى هياكل ومؤسسات الدولة.

يبرز المجتمع المدني العوامل والحوافز التى تؤدى إلى الفساد فى القطاعين العام والخاص، مثل التكرار البيروقراطى وتضارب الاختصاصات ومستوى الأجور والمكافآت، كما يتولى دراسة التشريعات واللوائح بهدف تحسينها وتحديثها لتعزيز فعاليتها فى مكافحة الفساد والتصدي لظواهره، كما يعتمد نجاح المجتمع المدني بشكل كبير على تعزيز الجوانب التطبيقية، مما يتيح له التفاعل الفعال مع التحديات المحددة والمشاركة البناءة فى تحسين التشريعات وتطوير الأنظمة القانونية والتنظيمية.

ويعد أحد الأدوار الرئيسية للمجتمع المدني إعداد الدراسات الضرورية لتقييم مدى توافق نصوص التشريعات الوطنية مع بنود الاتفاقيات الدولية. كما يمكن أيضاً للمجتمع المدني أن يسعى إلى إجراء تقييم ذاتى حول تنفيذ هذه الاتفاقيات، ويساهم إعداد تلك التقارير الموازية لأعمال الحكومة فى مراقبة أدائها وتعزيز إجراء حوار بناء حول الاتفاقيات وقضايا الفساد.

¹³ بسمة فوغالى . فهيمة بوهنتالة ، المرجع السابق، ص337

ويقع على عاتق جمعيات ومنظمات المجتمع المدني إعداد الدراسات والبحوث وتقديم مقترحات للإجراءات التي يمكن اتخاذها لتطوير الأطر والوظائف الداعمة لاستقلالية أجهزة البحث والتحري والقضاء، بحيث تكون هذه الأجهزة مستقلة تمامًا عن سلطة الدولة، كما تسعى لتوسيع نطاق نشاطها في مجال البحث والدراسة من خلال إنشاء ودعم مراكز البحوث والدراسات، وتقوم بتعزيز الجهود الموجهة نحو دعم البحوث العلمية المتعلقة بمكافحة الفساد، بهدف تطوير استراتيجيات فعالة وسياسات مستدامة في هذا المجال.

الفرع الثالث: عن طريق بناء التحالفات والتنسيق مع المنظمات الدولية:

تتطلب مكافحة ظاهرة الفساد جهودًا مشتركة من قبل المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني، حيث تعد المؤتمرات واللقاءات المختصة بهذا الموضوع نموذجًا للتعاون والمشاركة، من خلال هذه الفعاليات، يتم وضع استراتيجيات وخطط للتصدي للفساد ومنع انتشاره، كما تلعب هذه الفعاليات أيضًا دورًا مهمًا في زيادة الوعي والإدراك حيال هذه الظاهرة، ضف الى ذلك يسهم الدعم المالي الدولي سواء من الدول المانحة أو من خلال التحالفات الثنائية أو الجماعية في تعزيز الجهود المبذولة لمكافحة الفساد، كما يتم أيضًا الاحتفاء بالدول التي تحقق نجاحًا في هذا المجال، ويمكن أن يكون هذا التقدير إما ثنائيًا أو جماعيًا أو ضمن إطار منظمات حكومية دولية.¹⁴

يزداد الفساد كظاهرة تسارعًا كبيرًا ويتسلل عبر الحدود، حيث أصبحت عمليات الفساد سواء كانت إدارية أو مالية تصنف ضمن مفهوم الجريمة المنظمة على المستوى الدولي، يتم فيها استخدام أساليب وإمكانيات تتجاوز القدرات الفردية للدول، وهذا ما دفع باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إلى التأكيد بشكل خاص على أهمية التعاون الدولي في ميدان مكافحة الفساد، وقد خصصت الاتفاقية فصلًا كاملاً لهذا الجانب، مشددة على أهمية التنسيق والتعاون بين الدول لمواجهة هذه الظاهرة العابرة للحدود. وفي هذا الإطار نصت الفقرة الأولى من المادة 713 من ق م ج على سمو الاتفاقيات الدولية على القوانين الوطنية فيما يخص التعاون والتحالف مع الدول الأجنبية وهذا كأساس للتعاون الدولي.¹⁵

هذه النظرة تعكس التحول الحديث في فهم ظاهرة الفساد، حيث أنه لم يعد يقتصر في جوانبه على السياق الوطني بل تعداه ليصبح يشمل السياق الدولي، كما صار يتطلب استجابة تشاركية من كافة المجتمع الدولي.

¹⁴ عبد الرحمان اللمتوني، الآليات القانونية والمؤسسية لمكافحة الفساد والوقاية منه، الندوة العلمية حول نقشي ظاهرة الفساد الإداري ووسائل مكافحته أيام 05 و06 سبتمبر 2011، ص 18، 19

¹⁵ عبد الرحمان اللمتوني، الآليات القانونية والمؤسسية لمكافحة الفساد والوقاية منه، مرجع سابق، ص 15

دور المجتمع المدني في الحد من الفساد

وتلعب منظمات المجتمع المدني دورا بارزا في تحديد ووضع سياسات فعالة لمكافحة الفساد، ويظهر ذلك من خلال التاريخ الطويل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعاوننا مستداما مع هذه المنظمات على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، كما تؤكد الجزائر على أهمية التنسيق بين الهيئات الوطنية ذات الاختصاص والجهات الدولية المعنية بالحماية من هذه الآفة، مما يبرز التفاعل الضروري لمواجهة التحديات المتعلقة بالفساد.

تسعى العديد من الدول العربية جاهدة لتحقيق التنمية من خلال القضاء على ظاهرة الفساد، وتبرز الجزائر كنموذج يحتذى به في هذا السياق، من خلال التعاون مع المنظمات الدولية في جهودها، حيث يتجلى هذه التعاون في العمل الجاد للجمعية الجزائرية للنضال ضد الرشوة، التي كانت قد أسست في ديسمبر 1999 بمشاركة صحفيين وإطارات حكومية، حيث قدمت هذه الجمعية مساهمات فعالة مع منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد، كما كانت قد قدمت مذكرة للحكومة الجزائرية مع تعليقات تفصيلية حول التشريعات ذات الصلة، بالإضافة إلى ذلك، كانت قد نظمت الجمعية برامج متنوعة بين 2003 و2006، تشمل دراسات ولقاءات وندوات وحملات إعلامية، مما يبرز إلتزامها القوي في محاربة الفساد وتعزيز الوعي الجماهيري.¹⁶ ناهيك عن الدعم الدولي و المالي جماعيا كان ام ثنائيا على أساس منظمات حكومية، كما تعتمد الجزائر على ضرورة التنسيق بين المؤسسات الوطنية المختصة كذا الهيئات الدولية المكلفة بحماية هذا الآفة، حيث تم التوصل إلى إجماع على ضرورة التنسيق بين المؤسسات الوطنية المكلفة بمحاربة الفساد، وكذا بين الهيئات الدولية المختصة باعتبار أن الفساد ظاهرة عالمية. وتكمن مجالات التعاون والتحالف الدولي وفقا للقانون 06-01 والاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد فيما يلي:

1-التعاون القضائي: نص القانون 06-01 على ضرورة التعاون على أوسع نطاق و ذلك في إطار المعاملة بالمثل، و في إطار الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمجال البحث و التحري و المتابعة القضائية المتعلقة بالجرائم المنصوص عليها في هذا القانون¹⁷.

2 التعاون مع المصارف والمؤسسات المالية: ركز هذا التعاون على تبادل المعلومات و أخذها بعين الاعتبار فيما يتعلق بأنواع الحسابات و العمليات التي تتطلب الفحص الدقيق، ولاسيما المعلومات المتعلقة بهوية الأشخاص الذين يجب مراقبة حساباتهم¹⁸.

¹⁶ سيف الدين عطيش هني: إشكالية الفساد والإصلاح السياسي في المنطقة العربية، مذكرة ماجستير، جامعة المدية 2006، ص6

¹⁷ انظر المادة 57 من الامر 06-01، سبق ذكره

¹⁸ المادة 60 من الامر 06-01، سبق ذكره

3-التعاون في مجال المعلومات: جاء في مضمون نص المادة 60 من هذا القانون سالف الذكر على التعاون مع دولة أجنبية في مجال تقديم المعلومات التي تطلبها هذه الدولة من السلطات الجزائرية بمناسبة التحقيقات الجارية على إقليمها.

4 في مجال استيراد الممتلكات:

أ. في مجال المصادرة: أعتبر قانون الوقاية من الفساد ومكافحته الأحكام الأجنبية التي مرت بمصادرة ممتلكات اكتسبت عن طريق أحد الجرائم المتعلقة بالفساد والمنصوص عليها في ذات القانون نافذه في الجزائر

ب. التجميد والحجر: وذلك بناء على طلب إحدى دول الأطراف في الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الفساد.

أما فيما يخص و يتعلق بإجراءات هذا التعاون و التحالف فقد جاءت المادة 67 من نفس القانون سابق الذكر بضرورة تقديم الطلب المتعلق بالمصادرة من دولة عضو في الاتفاقية إلى وزارة العدل التي تحيله إلى النائب العام للجهة القضائية المختصة ومن خلال هذا التعاون قد تحصلت الجزائر على صفة عضو مؤسس في الجمعية الدولية للسلطات الوطنية المعنية بمكافحة الفساد ، نتيجة مجهودات الجزائر ومشاركتها الفعالة في إعداد اتفاقيتي الأمم المتحدة لمكافحة الفساد و الاتفاقية الإفريقية لمكافحة الفساد والتوقيع والتصديق عليهما والمشاركة في كافة التجمعات الخاصة بالظاهرة على الصعيد العربي والإقليمي والدولي¹⁹. وقد حصل الوزير السابق رحمه الله الطيب بلعيز بصفته وزير العدل حافظ الأختام على صفة عضو مؤسس في ذات الجمعية في اجتماع هذه الجمعية المنعقدة بالعاصمة الصينية بكين خلال الفترة الممتدة من 22 إلى 26 أكتوبر 2006 ، والذي حضره كبار المسؤولين لأكثر من 160 دولة ، تم في هذا الإطار عقد اجتماعات وزارية مشتركة برئاسة وزير الحكومة خرجت بعده اقتراحات و توصيات لاتخاذ قرارات صارمة و رسم خطة عمل ، بالإضافة إلى اتخاذ إجراءات ميدانية لمكافحة هذه الآفة و الظاهرة الخطيرة و بغية تنمة الإجراءات المتخذة و فعاليتها ، لأن ذلك من أهم السبل المساعدة في الوقاية من الفساد والقضاء عليه .²⁰

المطلب الثاني: مكافحة الفساد من خلال السبل التطبيقية

¹⁹ عبد القادر كاس، التجربة الجزائرية لمكافحة الفساد بين الواقع والآفاق، ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الثاني حول آليات حماية المال ومكافحة الفساد، جامعة المدية، 2009، ص 10

²⁰ عبد القادر كاس، التجربة الجزائرية لمكافحة الفساد بين الواقع والآفاق، ص10.

دور المجتمع المدني في الحد من الفساد

باعتباره سلطة تمثل الشعب يلعب المجتمع المدني دورا هاما وفعالا في مواجهة أي احتكار أو استبداد قد ينبعث من الدولة، فهو يملك القدرة على فرض إرادته ورغباته، ويستطيع التأثير والمساهمة في صنع قرارات الدولة. وعندما تفشل جميع الجهود الوقائية التي يبذلها في مكافحة الفساد الإداري، يلجأ إلى تبني تدابير أكثر صرامة، تهدف أساسا إلى حماية المال العام الذي هو ملك للمجتمع.

الفرع الأول: الكشف من جرائم الفساد

يظهر دور المجتمع المدني بشكل واضح من خلال الرقابة والتقييم لجميع أنشطة القطاعين العام والخاص في الدولة. يقوم المجتمع المدني بإعداد تقارير لمراقبة تنفيذ الخطط والاستراتيجيات، وتقييم أداء الجهات المختلفة، ورصد الانتخابات والاستفتاءات، ومتابعة تنفيذ القوانين والاتفاقيات التي تمت الموافقة عليها، بما في ذلك تنفيذ الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد، كما يقوم بالكشف عن حالات الفساد والمفسدين، ونشر هذه التقارير للرأي العام والجهات المحلية والدولية المعنية بمكافحة الفساد. ويسعى المجتمع المدني أيضاً للمطالبة بتنفيذ مبدأي المساءلة والمحاسبة، ويمارس الضغط المستمر لتحقيق هذين المبدئين.²¹

ان جهود المجتمع المدني في مكافحة الفساد تعتمد أيضاً بشكل كبير على وسائل الإعلام، وتكمن جهوده في فضح جرائم الفساد وكشف المعلومات، حيث يسعى من خلال وسائل الإعلام إلى الكشف عن المتورطين في قضايا الفساد وتسليط الضوء على تقصير الأجهزة الحكومية، و في هذا السياق، تظل فضائح الاختلاس وسوء استغلال الأموال والفساد مسيطرة على صفحات الصحف، مما يبرز دور الإعلام في تسليط الضوء على هذه القضايا والمساهمة في نشر الوعي بين الجمهور.²² ، ويضاف إلى سجل الاختلاسات قضايا أخرى تتعلق على سبيل المثال بقطاع الخدمات الجامعية، وعلى وجه التحديد صفقة الأفرشة، التي شهدت تورط المدير العام لديوان الخدمات الجامعية وعدد من كبار الموظفين تحت إدارته، الجدير بالذكر أن قطاع العدالة لم يسلم أيضاً من قضايا الرشوة والفساد، حيث تورط العديد من القضاة في تلك الجرائم، هذا وتتابع وسائل الإعلام الرصد وتتبع الآراء والاتجاهات، وتلعب دوراً حيوياً في توجيه رأي العام من خلال نقلها للأحداث والوقائع وتسليط الضوء على الفساد في مختلف القطاعات.²³، وعليه يقع على عاتق الصحافة المكتوبة المسؤولية عن الكشف عن كل حالات الفساد و التي تم تناولها عبر وثائقها ، يحال فيها المتورطون في قضايا الفساد إلى التحقيق من خلال عرض تلك الوثائق والحقائق ،

²¹ بسمة فوغالي . فهيمة بوهنتالة ، المرجع السابق، ص340

²² عبد الحليم موساوي: الآليات القانونية لتنفيذ دور الإعلام في مكافحة جرائم الفساد، ورقة بحث قدمت في المنتدى الوطني حول

الآليات القانونية لمكافحة جرائم الفساد، جامعة ورقلة، 2008، ص3

²³ عبد الحليم موساوي: الآليات القانونية لتنفيذ دور الإعلام في مكافحة جرائم الفساد، ص 2

دور المجتمع المدني في الحد من الفساد

ومتابعة التحقيقات فيها وصولاً إلى إحالتها للقضاء والبت فيها ومحاسبتهم ، وتكون صبغة الكشف عن الحقيقة بعيدة عن التشويه و المساس بالحياة الخاصة وإنما تستند الى عرض الحقائق وصياغتها في شكل واعظ ينذر من يسعى نحو الفساد أو حتى أولئك الذين ينظرون إلى هذه الظاهرة على أنها واقع لا يتم كشفه ولا حتى محاسبة مرتكبيه.

الفرع الثاني: في تشريع وصنع القوانين

يعمل المجتمع المدني على إيصال صوته إلى الجهات الوصية، وهذا في إطار تصديه للفساد ومكافحته مطالباً بإشراكه في صنع القوانين اللازمة بالنظر على كونه قريب من الواقع الاجتماعي المعاش وهذا ما ينعكس بالإيجاب على المجتمع كاملاً.

تلعب منظمات المجتمع المدني دوراً أساسياً في الضغط والتأثير على الحكومة بإقرار قوانين مشددة والمشاركة في صنعها ، كما تعمل منظمات المجتمع المدني في الجزائر على المشاركة في صناعة القرار من خلال صياغة التشريعات وصنعها، ولا شك أن تعزيز الشفافية و النزاهة ومواجهة الفساد تحتاج إلى بيئة تشريعية وقانونية من أجل تعزيز المساءلة والمحاسبة إن مشاركة المجتمع المدني في تقديم مقترحات مشاريع القوانين التي تخص مكافحة الفساد، أو القوانين التي تعزز استقلالية الهيئات المكلفة بالرقابة أو القوانين التي تدعم و تحول دون افلات المجرمين من العقاب أو الاعتداء على الممتلكات العامة والاستيلاء عليها بالإضافة إلى ذلك لابد ان يظهر هذا الإجراء أهمية إقامة شراكات في وضع الأنظمة والتشريعات والقوانين والسياسات العامة التي تنظم حياة الأفراد في المجتمع، كما يجب تعزيز العلاقة بين هذه المنظمات والبرلمانات، وتبادل المعلومات بينها، والضغط من أجل اعتماد سياسات عادلة وديمقراطية تتناسب مع حاجات وألويات ومصالح المجتمعات المحلية، ويعزز وجود نصوص قانونية تحدد تعارض المصالح هذا النقطة، حيث توفر هذه الأداة في أيدي نشطاء المجتمع المدني للمطالبة بإقرار تشريعات تسهم في مساءلة ومحاسبة أولئك الذين لا يلتزمون بتلك الأخلاقيات²⁴.

الفرع الثالث: في المساءلة السياسية والقانونية

تعمل منظمات المجتمع المدني جاهدة على مكافحة الفساد في الجزائر من خلال مساءلة الحكومة وذلك عن طريق الأحزاب السياسية، حيث أن وجود الأحزاب معناه وجود المعارضة وهو ما يحول دون الانفراد بالرأي في تسيير دفة الحكم ومؤسسات الدولة، فإذا ما انحرفت هذه المؤسسات والهيئات عن تنفيذ الوعود التي قطعنها والبرامج المقترحة وجد من يقاومها وينتقدها وتقدم بالمقابل البدائل التي من شأنها

²⁴ بسملة فوغالي . فهيمة بوهنتالة ، المرجع السابق، ص 342

دور المجتمع المدني في الحد من الفساد

مواجهة المشاكل التي تعجز أو تتقاعس المؤسسات الرسمية من خلالها، ومنه فالمعارضة تعد شكل من أشكال المحاسبة والرقابة.²⁵

وتسهم الجهود المبذولة لمكافحة الفساد في تحقيق المساءلة للمسؤولين في المناصب العليا، حيث يتعين عليهم تحمل المسؤولية القانونية والإدارية عن أداء وظائفهم، ويتم ذلك من خلال متابعة فعالة من قبل السلطة التشريعية تقوم على المساءلة من خلال الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، حيث يخضع تطوير دور الرقابة والمساءلة بواسطة الأدوات البرلمانية، مثل توجيه الأسئلة للوزراء وطرح المواضيع للنقاش العلني، لتحفيز تحسين النزاهة وتقليل ظاهرة الفساد.²⁶

ويسعى المجتمع المدني في مطالبته بمساءلة الحكومة لأنها إحدى الأولويات الأساسية في مكافحة الظاهرة لتكون شفافة أكثر، عن طريق تسهيل المشاركة والإشراف الكبير من طرف وسائل الاعلام والمنظمات المدنية.

ويتم تأمين هذه المساءلة القانونية عن طريق توفير نوع من الحماية للمواطنين باعتبارهم ضحايا الفساد أو أولئك الذين قاموا بكشف وفضح الفساد والمفسدين معرضين انفسهم للأذى، وذلك من خلال تقديم المنشورات القانونية لهم أو رفع الدعاوى لهم أو الترافع باسمهم أمام المحاكم ، كما ترفع منظمات المجتمع المدني الدعاوى القضائية ضد من يتأكد لها ضلوعها في الفساد باسم المجتمع و المحافظة على حقوقه و مصالحه ، و تعد المحاسبة من اهم أدوار المجتمع المدني و التي تعني اخضاع الافراد اصحاب المناصب العامة في الدولة للمساءلة القانونية والإدارية والأخلاقية عن نتائج وظائفهم و أعمالهم، بمعنى يكون كل موظف حكومي مسؤول أمام رئيسه الذي في الغالب يشغل قمة الهرم في المؤسسة، و يفضي هذا القول ان الوزير يكون مسؤول أمام السلطة التشريعية التي تتولى بحكم صلاحياتها الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية.

ان عمل منظمات المجتمع المدني يؤدي الى تحقيق المساءلة لدى موظفي الدولة، حيث يلاحظ أن غياب عناصر الرقابة والمساءلة على العاملين في القطاع العام يسهم في انتشار الفساد بينهم، كما يفضي هذا الغياب إلى سوء استخدام سلطاتهم وتجاوز حدود صلاحياتهم، مما يؤدي إلى إساءة استعمالهم للأموال العامة واستغلال المواطنين، وتجدر الإشارة إلى أهمية تعزيز عمليات المراقبة والمحاسبة لديهم للحد من هذه الظاهرة وضمان النزاهة في أداء الوظائف الحكومية.²⁷

²⁵ نفس المرجع ، نفس الصفحة

²⁶ عزيزة بن سميحة، دلال بن سميحة، نقشي ظاهرة الفساد بين التنظير والواقع العملي، ورقة بحث مقدمة في المنتدى الوطني حول

حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة 2012، ص 08

²⁷ بسمة فوغالي . فهيمة بوهنتالة ، المرجع السابق، ص 343

الفرع الرابع: تعزيز التعاون من أجل مجابهة ظاهرة الفساد

فى هذا الإطار تم التوقيع على اتفاقية بين السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته والمرصد الوطنى للمجتمع المدني، بهدف تعزيز قيم المواطنة وثقافة مكافحة الفساد، حيث تهدف هذه الاتفاقية إلى تعزيز الديمقراطية التشاركية وتشجيع ثقافة مشاركة المواطن بشكل ملموس و فعال ومسؤول، خاصة فى مجال أخلاقيات الحياة العامة والوقاية من الفساد ومكافحته، تجدر الإشارة أن هذه الاتفاقية تم التوقيع عليها فى مقر السلطة بين رئيسة السلطة السيدة سليمة مسراتي، ورئيس المرصد الوطنى للمجتمع المدني، السيد نورالدين بن براهيم.

الجدير بالذكر أن هذه الاتفاقية تهدف أساسا إلى تعزيز قيم المواطنة وثقافة مكافحة الفساد، ويشمل هذا الاتفاق مجموعة من المبادرات، بما فى ذلك حملات التوعية والتحسيس، والتشجيع على التبليغ، والتنظيم المشترك للفعاليات، وإعداد دراسات وأبحاث مشتركة، كما يشمل التعاون فى تبادل المعلومات والبيانات الرقمية حول الوقاية من الفساد ومكافحته، ويعد الهدف الرئيسى للاتفاقية تعزيز الشفافية والمساءلة على الصعيدين المحلى والوطنى، ويسهم فى بناء قدرات جمعيات المجتمع المدني وتعزيز الممارسات الديمقراطية.

وتأكيداً للالتزام الهيئة بالتفاعل مع المجتمع المدني وإشراكه فى جهود مكافحة الفساد، وفى سياق نص مادة 205 من دستور سنة 2020 والقانون 22-08 المحدد لتنظيم السلطة العليا وتشكيلها وصلاحياتها قررت الهيئة اعتماد نهج تشاركي من خلال تأسيس الشبكة الجزائرية للشفافية المعروفة باسم "تراكم". يهدف هذا التحالف إلى إنشاء تحالف يضم مختلف فعاليات المجتمع المدني، بما فى ذلك الجمعيات الوطنية والمحلية، والباحثين الجامعيين، ومحترفي الصحافة والإعلام، كما يهدف أيضا إلى تعزيز الحملات التوعوية، وتوفير التكوين، وتبادل المعلومات والخبرات لدعم جهود الحد من الفساد.²⁸

الخاتمة

إن تحقيق النجاح فى مكافحة الفساد يستلزم جهوداً مستدامة ومستمرة، حيث يجب التركيز على معالجة الأسباب الجذرية لهذه الظاهرة بدلاً من التركيز فقط على مكافحة آثارها، كما يتعين اعتماد سياسة عامة استباقية تتجاوز النهج الوقائي، متمسكة بالعملية والواقعية، وشاملة فى جوانبها السياسية والإدارية والاقتصادية والمالية والاجتماعية.

²⁸ <https://elhiwar.dz/national/252559/>

دور المجتمع المدني في الحد من الفساد

يشمل هذا النهج التعاون الفعّال بين السلطات السياسية والقضائية، حيث يتعين على السلطات ضمان استقلالية القضاء وتوفير الآليات التشريعية الضرورية مع الحرص على تنفيذها بفعالية، إضافة إلى ذلك، يتعين تشجيع دور المجتمع المدني وتفعيله لتعزيز ثقافة تعزيز قيم النزاهة في جميع فئات المجتمع. تكمن الفعالية في تواصل الجهود بين الحكومة والمجتمع المدني، حيث يمكن للمجتمع المدني أن يكون شريكاً أساسياً في مكافحة الفساد، كما يجب عليه تبني لغة سهلة وفهمًا للوصول إلى وعي المواطن العادي، مما يعزز ثقافة النزاهة ويشجع على المشاركة الفاعلة في جهود مكافحة الفساد. في الختام، يُظهر التوافق الوطني والدولي على أن مكافحة الفساد لا يمكن تحقيقها بوحدها من قبل الحكومة، ولكن بتحالف مختلف الجهات الحكومية مع منظمات المجتمع المدني، إن محاربة الفساد تعد قضية اجتماعية تستدعي تعاون الجميع وتتجاوز الهيئات المتخصصة وأجهزة الرقابة.

قائمة المراجع**الاتفاقيات**

- 1-1 اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بموجب المرسوم الرئاسي 128-04 المؤرخ في 29 صفر 1425هـ الموافق لـ 19 أبريل 2004، ج ر عدد 26
- 1-2 اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية.
- 1-القوانين
- 1-1-القانون 12/06 المؤرخ في 12 يناير 2012، المتعلق بالجمعيات، ج ر، العدد 33
- 1-الأوامر الرئاسية
- 1-1-الامر 01-06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، مؤرخ في 20-02-2006، ج ر عدد 14 المعدل والمتمم
- 1-المراسيم
- 1-1-مرسوم رئاسي رقم 20-442، المؤرخ 15 جمادى الأولى عام 1442 الموافق 30 ديسمبر 2020، يتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر 2020، الجريدة الرسمية، العدد 82.
- 1-مذكرات الماجستير
- 1-1-عبد السلام عبد اللاوي، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، 2010/2011
- 1-2-سيف الدين عطيش هني: إشكالية الفساد والإصلاح السياسي في المنطقة العربية، مذكرة ماجستير، جامعة المدية 2006.
- 2-المقالات العلمية
- 1-2-أحمد لدرم، "منظمات المجتمع المدني في الجزائر ودورها في التنمية"، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، العدد 1، 2014
- 2-2-بسمة فوغالي . فهمية بوهنتالة ، دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد ، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، المجلد 08 العدد 02، 2021
- 2-3-راضية بوزيان ظاهرة الفساد في المجتمع العربي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 04، 2004.

دور المجتمع المدني في الحد من الفساد

2-4 لقمان مغراوي، دور فواعل المجتمع المدني في الجزائر: دراسة تحليلية لتداعيات الحراك الشعبي في الجزائر على أداء (وفعالية المجتمع المدني: 1989-2020، مجلة مدارات سياسية، المجلد 5، العدد 1، مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات، الجزائر، 2021

2-5 هميسي رضا، دور المجتمع المدني في الوقاية من جرائم الفساد ومكافحتها، دفاتر السياسة والقانون، العدد 1 - 2009.

3- الندوات العلمية

3-1 عبد الرحمان اللمتوني، الآليات القانونية والمؤسسية لمكافحة الفساد والوقاية منه، الندوة العلمية حول تفشي ظاهرة الفساد الإداري ووسائل مكافحته أيام 05 و 06 سبتمبر 2011

4- المداخلات العلمية

4-1 عبد القادر كاس، التجربة الجزائرية لمكافحة الفساد بين الواقع والآفاق، ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الثاني حول آليات حماية المال ومكافحة الفساد، جامعة المدية، 2009

4-2 عبد الحليم موساوي: الآليات القانونية لتفعيل دور الإعلام في مكافحة جرائم الفساد، ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني حول الآليات القانونية لمكافحة جرائم الفساد، جامعة ورقلة، 2008

4-3 عزيزة بن سميحة، دلال بن سميحة، تفشي ظاهرة الفساد بين التنظير والواقع العملي، ورقة بحث مقدمة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة 20125 - المواقع الإلكترونية <https://elhiwar.dz/national/25255>

 LIST OF REFERENCES AND SOURCES IN ROMAN SCRIPT

-1 aitifaqiat al'umam almutahidat limukafahat alfasad bimujib almarsum alriyasii 128-04 almuariikh fi 29 sifr 1425h almuafiq li 19 'afril 2004, j r eadad26

1-2 aitifaqiat munazamat altaeawun waltanmiat alaiqtisadiat limukafahat rashwat almuazafin aleumumiyn al'ajanib fi almueamalat altijariat alduwaliati.

1-alqawanin

1-1-alqanun 06/12 almuariikh fi 12 yanayir 2012, almutaealiq bialjameiaati, jir, aleadad 33

1 al'awamir alriyasia

1-1 alamir 06-01 almutaealiq bialwiqayat min alfasad wamukafahatihi, muarakh fi 20-02-2006, j r eadad14 almueadal walmutamim

1-almarasim

1-1 marsum riaasiun raqm 20-442 , almuariikh 15 jamadaa al'uwlaa eam 1442 almuafiq 30 disambir 2020, yataealaq bi'iisdar altaedil aldusturii almasadiq ealayh fi aistifta' 'awal nufimbir 2020, aljaridat alrasmiaat, aleadad 82.

1-2 1-mudhakirat almajistir

1-3 1-1 eabd alsalam eabd allaawy, dawr almutamae almadanii fi altanmiat almahaliyati, mudhakirat majistir, jamieatan waruqlata, 2011/2010



ردمد إلكتروني: 2661-7404

ص.ص: 774-756

المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية

العدد: الأول

المجلد: الثامن

ردمد ورقي: 2571 - 9971

السنة: 2024

دور المجتمع المدني في الحد من الفساد

- 1-4 1-2 sayf aldiyn eutish huni: 'iishkaliat alfasad wal'iislah alsiyasii fi almintaqat alearabiati, mudhakhirat majistir, jamieat almidyat 2006.
- 1-5 2-almaqalat aleilmia
- 1-6 2-1 'ahmad lidarami, "munazamat almujtamae almadanii fi aljazayir wadawruha fi altanmiati", majalat dirasat fi altanmiat walmujtamaei, aleadad 1 ,2014
- 1-7 2-2 basmat fughali . fahimat buhintalat , dawr munazamat almujtamae almadanii fi mukafahat alfasad , majalat albahith lildirasat al'akadimiat , almujujadi08 aleadad 02, 2021
- 1-8 2-3 radiat buzyan zahirat alfasad fi almujtamae alearabii, majalat aleulum al'iinsaniati, aleadad 04, 2004.
- 1-9 2-4 luqman maghrawi, dawr fawaeil almujtamae almadanii fi aljazayir: dirasat tahliliatan litadaeiat alharak alshaebii fi aljazayir ealaa 'ada' (wafaealiat almujtamae almadani: 1989-2020, majalat madarat siasiatin, almujujadi 5, aleadad 1, markaz almadar almaerifii lil'abhath waldirasati, aljazayar, 2021
- 1-10 2-5 hamisiun rida, dawr almujtamae almadanii fi alwiqayat min jarayim alfasad wamukafahataha, dafatir alsiyasat walqanuni, aleadad 1 - 2009.
- 1-11 3-alnadawat aleilmia
- 1-12 3-1 eabd alrahman allimtuni, alalyat alqanuniat walmuasasatit limukafahat alfasad walwiqayat minhu, alnadwat aleilmiat hawl tafashiy zahirat alfasad al'iidarii wawasayil mukafahatih 'ayaam 05 w 06 sibtambar 2011 4-almudakhalat aleilmia
- 1-13 4-1 eabd alqadir kas, altajriat aljazayiriat almukafahat alfasad bayn alwaqie walafaq, waraqat bahth qadimat fi almultaqaa alwatanii althaani hawl aliat himayat almal wamukafahat alfasadi, jamieat almidyat, 2009
- 1-14 4-2 eabd alhalim musawi: alaliat alqanuniat litafeil dawr al'ielam fi mukafahat jarayim alfasadi, waraqat bahth qudimat fi almultaqaa alwatanii hawl alaliat alqanuniat limukafahat jarayim alfasadi, jamieatan waruqlati, 2008